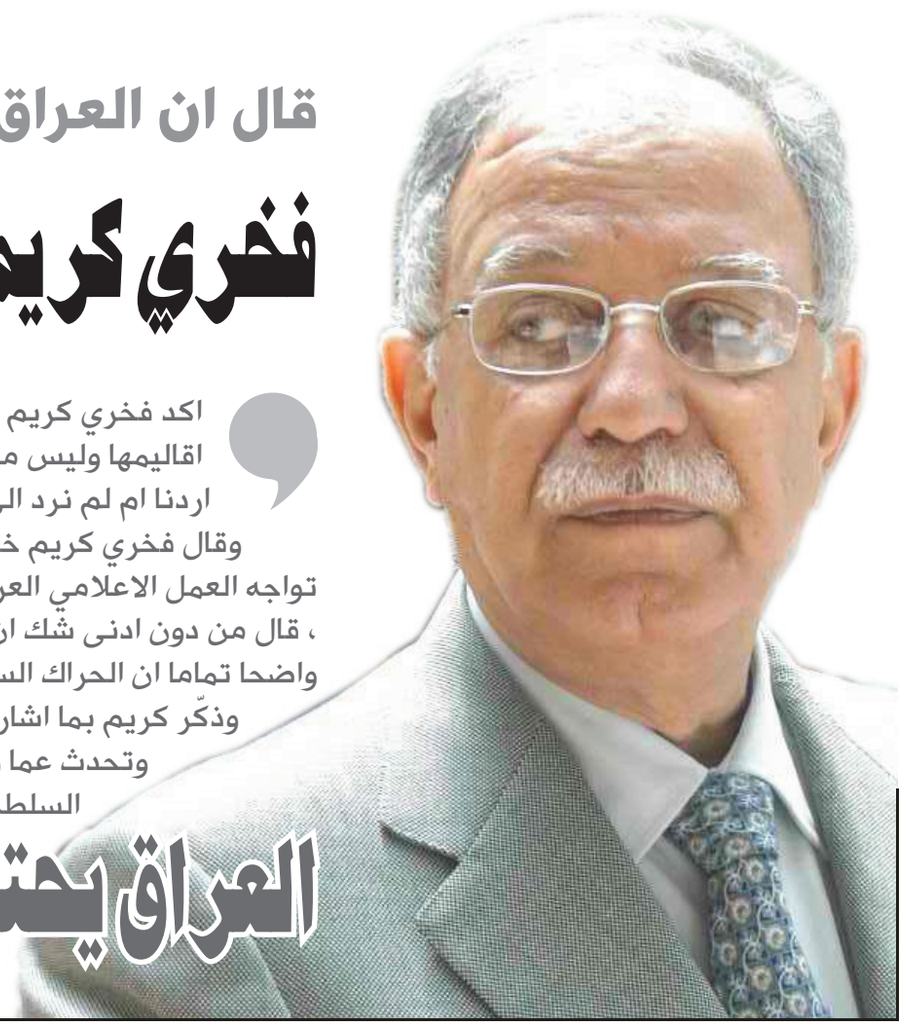

قال ان العراق يعيش ازمة كامنة

فخري كريم يؤكد ان الدولة الاتحادية وجدت لكسر المركزية

اكد فخري كريم رئيس مؤسسة المدى للثقافة والفنون ان الدولة الاتحادية وجدت لكسر المركزية وان الاتحادية تبنى على اساس التفاعل بين اقاليمها وليس من قوة المركز على حساب الاقاليم موضحا بان الوضع في العراق يعاني ازمة كامنة وان ثمة نزعة تسلط وانفراد تقود سواء اردنا ام لم نرد الى الهيمنة وبروز مظاهر الدكتاتورية في السلطة.

وقال فخري كريم خلال حوار اجرته معه فضائية كردستان سلط فيه الضوء على الوضع الراهن ومستجدات العملية السياسية والمهمات التي تواجه العمل الاعلامي العراقي اوالكردستاني بوجه خاص والخطاب الذي من المفروض ان يتبع في التغطية الاعلامية التي تجري على الساحة العراقية ، قال من دون ادنى شك ان الوضع يعاني ازمة كامنة وحراكاً عميقاً جدا وهذه الازمة قد لاتعبر عن نفسها دائما بمؤشرات في السطح ولكن اصبح واضحا تماما ان الحراك السياسي اخذ يدفع بالاتجاه الذي يعمق هذه الازمة ولايفكك عوامل هذه الازمة،

وذكّر كريم بما اشار اليه في حوارات سابقة من مظاهر سلبية يمكن ان تقود البلد الى الاتجاه الذي لايعبر عن تطلعات الناس.

وتحدث عما وصفه بـ»نزعة التسلط والانفراد» التي قال انها « تقود، سواء اردنا ام لم نرد الى الهيمنة وبروز مظاهر الدكتاتورية في السلطة».

العراق يحتاج من خمس الى عشر سنوات لكي يتعافى ويتوازن

الجزء الاول

×في ١٧من الشهر الجاري تكون فضائية كردستان قد اكملت عامها العاشر وهي الفضائية الاولى في العراق وبهذه المناسبة نلتقي فخري كريم رئيس مؤسسة المدى لكي ندخل معه بهذا اللقاء في حوار حول الوضع الراهن ومستجدات العملية السياسية والمهمات التي تواجه العمل الاعلامي العراقي ،اوالكردستاني بوجه خاص، والخطاب الذي من المفروض ان يتبع في التغطية الاعلامية التي تجري على الساحة العراقية.

– تهنئة حارة لك ولكل الزملاء الذين اسهموا في اطلاق هذه الفضائية التي لم تقتصر على ايصال صوت الشعب الكردي فقط وانما كانت منذ بداياتها تحرص على ان تكون صوت المعارضة العراقية التي انتقلت في ما بعد الى السلطة.

×بداية هل لكم ان تصفوا لنا الملامح الاساسية للعملية السياسية في العراق منذ سقوط الدكتاتورية في ٢٠٠٣؟

– قبل ان ابدأ في هذا الحديث اود ان اؤكد بشكل واضح وصريح ان كل ما يرد في هذا الحوار سيعبر عن وجهة نظري الشخصية بالكامل . ما سأقوله لايعبر عن وجهة نظر او راي أية جهة سياسية ولا حتى من منطلق مكوني القومي اذا صح التعبير او الطائفي من دون ادنى شك .اود ان اؤكد هذا الجانب لكي لا تحصل اي التباسات ولكي اكون صريحاً في طرح وجهة نظري التي اعتقد ان الوضع بحاجة ليس لوجهة نظر صريحة فقط وانما لطرح القضايا كما هي من دون رتوش.

من دون ادنى شك ان الوضع يعاني ازمة كامنة وحراكاً عميقاً جدا .وهذه الازمة قد لاتعبر عن نفسها دائما بمؤشرات في السطح. ولكن اصبح واضحا تماما ان الحراك السياسي اخذ يدفع بالاتجاه الذي يعمق هذه الازمة ولايفكك عواملها . لقد تحدثت عن الوضع قبل بضعة اسابيع ،واشرت الى بعض المظاهر السلبية التي يمكن ان تقود البلد الى الاتجاه الذي لايعبر عن تطلعات الناس ،واعني بذلك بناء الدولة على اساس دولة القانون والحريات، دولة ديمقراطية مدنية ..واشرت في اكثر من حديث الى ان نزعة التسلط والانفراد تقود، سواء اردنا ام لم نرد ،الى الهيمنة وبروز مظاهر الدكتاتورية في هذه السلطة ،وان المؤشرات منذ ذلك الوقت حتى الآن للاسف الشديد لم تكن ايجابية ،وعمقت هذا الاتجاه، واكدت ان هنالك نزوعاً للانفراد والاقصاء والزعامة غير المبررة في الظرف الراهن ..وهذه المؤشرات تتناقض كليا مع العملية السياسية ومنطلقاتها واهدافها ومع الدستور..وتعكس الايام الراهنة التي تشهد حملات من جميع القوى في عشية الانتخابات ، تعكس هذا الجانب او ذاك من الازمة التي يعانيها البلد، وتتجسدها الاحزاب والقوى التي ترتبط بالعملية السياسية.

هنا أود ان اشير الى ان هذه المرحلة انعطافية في العملية السياسية ..بمعنى اننا على اعتاب تطور انعطافي ،إما ان تستطيع القوى المعنية بالعملية السياسية والعراق الجديد بناءه على الاسس التي تعبر عن تطلعات الشعب العراق بكل مكوناته ،وتعيد تصحيح الاخطاء التي رافقت تطور هذه العملية وتضعها على الخط الذي ينسجم مع التطلعات المذكورة أو انها سوف تستمر في تعميق الازمة وتدفع بالعملية السياسية الى الاتجاه الذي يتناقض مع ما جرى الاتفاق عليه في اطار العملية السياسية . وهذه المرحلة الانعطافية تحتاج الى وقفة جدية وهذه الوقفة ترتبط بتصحيح المسارات الخاصة ببناء الدولة وبالمصالحة وبمفاهيم التوافق وبالدستور وباعادة فرز القوى على الصعيد السياسي، وتحديد مفهوم للقيادة السياسية المطلوبة في الظرف الراهن .وبهذا الصدد،اي مفهوم القيادة،هنالك اتجاهان، اتجاه ينزع لتكريس زعامة او زعيم، ومن المعروف ان الزعامة والزعيم في العراق وفي المنطقة تعني الانفراد او التسلط ولاتعني هنا زعامة شعبية في حين نحن نحتاج الى رجالات دولة، الى قيادة الدولة .وربما يبدو الفرق شكلياً.. ولكن

> **ينبغي ان تبنى العملية السياسية على المواطنة الحرة باعتبارها اساس الدولة المدنية وليس الاتكاء على الطوائف**

×ولكن ..ما الاسباب التي تقف وراء ظهور نزعة التسلط في العراق ؟هل هي التغيير الذي حصل بفعل الاستقرار السياسي منذ ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٨ ام ماذا؟

. هذه النزعة ترتبط للاسف الشديد بالصراع على السلطة من خلال استخدام ادوات السلطة نفسها، بشكل غير صحيح وليس بالاستناد الى الصراع السياسي الديمقراطي المبني على كسب اوسع ما يكون من القوى الاجتماعية او السياسية .ان استخدام ادوات الدولة في هذا الصراع هو مخل ومتناقض كلياً مع العملية السياسية والديمقراطية، والفرز الذي جرى منذ سقوط النظام السابق حتى الآن دفع ببعض القوى والشخصيات داخل الاحزاب او خارجها إلى العمل بكل الوسائل من اجل تكريس حضورها في قمة السلطة ا لسيا سية من دون ان تأخذ بنظر الاعتبار مدى ا نسجا مها مع توازنات القوى.

× هل فاجأتك شخصياً نزعة التسلط؟

. شخصياً لم تفاجئني نزعة التسلط ،لكوني تابعت منذ اللحظة الاولى ما سمي بإطلاق العملية السياسية ومجلس الحكم والتشوهات التي رافقت ادارة بريمر ،وكانت هذه النزعة موجودة و واضحة منذ وزارة اياد علاوي ثم وزارة الجعفري.ان الاخوة الذين يصلون الى مركز رئيس الوزراء يفهمون ان هذا المركز يجب ان يتأبد ،وبالتالي هم يصبحون آباء الدولة والعملية السياسية والدستور ..ويتحدثون وكأنهم صانعو هذه الانتصارات التي يمكن ان يقال انها تحققت خلال السنوات الماضية. ويجب ان يتكرسوا لهذا المنصب باعتبارهم معبرين عن ذلك .ولهذا انت تلاحظ ظاهرة رؤساء الوزراء ،ومنهم اياد علاوي الذي لم يقبل مع احترامي له ان يكون في العملية السياسية الا ان يكون اباً للعملية السياسية ولايمكن ان يقبل بغير رئاسة الوزراء وهو يأمل ان يعود ..وهذا امر مشروع .ولكن المشكلة ان هذه العودة لاترتبط بمعافاة العملية السياسية وتكريس الديمقراطية ..ونفس الحال ينطبق بالنسبة للجعفري.

× هل يمكن ان نلاحظ ان نزعة التفرد في العقلية السياسية الحالية اسيرة للعقلية السياسية التي سادت ابان الدكتاتورية الاحادية والتي تتمثل بان رئيس الوزراء هو الاب ويجب ان يكون هو المتحكم.

. من دون ادنى شك ان التراث الاستبدادي يؤثر في العملية السياسية وتفكير القوى وممارساتها ..خصوصاً اذا لم تكن هذه مرتبطة بقوى الحراك السياسي والاجتماعي ،واذا كانت تراهن على كسر التوازن عبر السلطة .وهذه الحالة موجودة للاسف الشديد وان بناء الدستور واعادة بناء الدولة لم يأخذا بنظر الاعتبارتجنب مثل هذه النزعة واحتمال تعمق التوجهات التي تكرس هذه النزعة وتحولها الى ممارسة حقيقية ..وبسبب الاحساس بالضيم من قبل مكون اساسي معين فان مركز السلطة ،اي السلطة التنفيذية ،رئاسة الوزراء باتت حكراً محدداً على هذا المكون، ولم يؤخذ بنظر الاعتبار ان هنالك اكثر من اسلوب للتعبير عن الاغلبية في الشعب العراقي التي غيبت لفترة طويلة ، الاغلبية لايمكن ان تحجب في العملية السياسية اذا كانت هناك ديمقراطية مكرسة ..ويمكن ان تعبر عن نفسها عن طريق صناديق الاقتراع، ولكن للاسف جرى تكريسها بالدستور.

×تحدثتم عن ضرورة اعادة التصحيح في بناء الدولة، هل جرى بناء الدولة الاتحادية في العراق بضوء ما اقر بالدستور الدائم في العراق ..وما المطلوب من اجل اتمام بنائها؟

.لانستطيع إلا أن نقيم ايجابياً المنجزات التي تحققت في مجال اعادة بناء الدولة وتشكيلاتها المرتبطة بها ..ولكن وبصراحة اقول ان هذا البناء اعيد على فضلات النظام السابق.وهذا أمر خطر جدا .لقد ارتبطت باعادة البناء مجموعة تشوهات ما تزال تتفاعل في العملية السياسية وتفرز نتائج سلبية جداً، فعلى سبيل المثال لقد اتفق الفرقاء جميعاً على ان تكون هذه الدولة اتحادية تأخذ بنظر الاعتبار مكونات الدولة الاتحادية وتستمد قوتها من قوة اطرافها واقاليمها ،والدولة الاتحادية وجدت لكسر المركزية ،فالاتحادية تبنى على اساس التفاعل بين اقاليمها وليس من قوة المركز على حساب الاقاليم..

×وهل القوى والاحزاب السياسية التي شاركت في بناء الدولة مدركة لاهمية الدولة الاتحادية ولاتتعارض مع احتياجاتها؟

. هنالك مفاهيم اساسية ما تزال تعيش حالة تناقض .وايضاً هنالك قوى ليست قليلة الشأن اخترقت العملية السياسية لغرض مقاومتها واعادة البلد الى ما كان عليه سابقاً .وهذه الظاهرة في تنام مستمر .ان هذه القوى تحتل مكانة مقربة من الدول العربية ولا تزال تؤكد ان الخروج من هذه الازمة مرتبطباعادة كل مكونات الدولة السابقة. بمعنى آخر انها لا تزال تدفع بالعودة باتجاهالدولة الاستبدادية، وترفض القبول بالدولة الاتحادية وبأن هذه الدولة فيها مكونات لايجب ان تلغى حقوقها.

> **لايمكن للعراق ان يتعافى ولا للعملية السياسية ان تستمر الا في طريق تكريسها ضمن اطار الدولة الاتحادية**

× المتتبع للاحداث منذ سقوط الدكتاتورية وكيفية تطوير العملية السياسية منذ قانون ادارة الدولة الذي تم اقراره وفق مبدأ توافقي والدستور الدائم، يلاحظ رفضا لمبدأ التوافق.. بنظركم هل الذي يرفض مبدأ التوافق ينوي بناء عراق ديمقراطي توافقي؟

. من دون ادنى شك لا..واطلالة رئيس الوزراء نوري المالكي في لقاء صحفي قبل فترة واعلانه بان هذه المرحلة تتجاوز التوافق وما يرتبط به كانت حركة خطرة جداً لاتعبر عن نية ايجابية لتكريس عناصر الدولة الاتحادية ومشاركة مختلف القوى في العملية السياسية، هذه الاندفاعة كانت تعبر عن نزعة لاتزال مؤشراتها تتطور وتعبر عن نفسها باشكال مختلفة ،ولايمكن رفض التوافق وحتى على مدى بضع سنوات قادمة ،علماً ان العراق يحتاج من ١٠-٥ سنوات لكي يتعافى ويتوازن وان تستعيد المكونات الاجتماعية توازنها وتسهم بعقلانية وموضوعية في بناء الدولة وتصحيح مساراتها خلال هذه السنوات. ان رفض التوافق والاعلان عن ابوة العملية السياسية وابوة الدولة يجب ان تقاوم بالوسائل السياسية من جميع القوى ومحاولة التلاعب بالكلمات في هذه المسألة يجب ان يجري التعامل معها بيقظة كاملة، ومن يرفض التوافق ويدعي انه ابو الدولة والدستور، ويعبر عن العملية السياسية ويرفض التعامل مع القوى الاخرى لايمكن ان يكون على رأس العملية السياسية.

× رفض مبدأ التوافق في اعادة بناء الدولة تحت ذريعة الديمقراطية واللجوء الى الاكثرية القومية والطائفية والتشبث بهذه (الاكثرية) سيؤدي الى اقصاء باقي المكونات ..هل سيتم على اثر هذه العملية بناء العراق بتوازن من قبل جميع المكونات؟

. محاولة اقصاء أي طرف مهما كان قليل الشأن في العملية السياسية وحتى بضع سنوات قادمة، وحتى يتعافى الوضع وتصبح الاكثرية اكثرية ديمقراطية حقيقية حتى ذلك الوقت فان أي محاولة للاقصاء والتجاوز او محاولة الانفراد والتعبير عن الاكثرية يمثل خطراً جدياً يجب ان يواجه .يجب ان يشكك بأية نية تتعلق بمثل هذا التوجه بدعوى بناء العراق القوي الديمقراطي .لايمكن للعراق ان يتعافى ولايمكن للعملية السياسية ان تستمر وتتواصل وتتعمق وتغتني الا عن طريق تكريسها ضمن اطار الدولة الاتحادية الديمقراطية المنشودة والاعتماد والتفاعل بما في ذلك المكونات الصغيرة .في الولايات المتحدة الامريكية فاز الرئيس المنتخب باغلبية ساحقة لم تشهدها امريكا ..مع ذلك، استعان بقيادات من الحزب الجمهوري الذي يتناقض معه كلياً ..فكيف يمكن لمسؤول كبير ان يتحدث بان التوافق انتهى ؟ان الحديث بانتهاء التوافق ولو بزلة لسان يجب الا يستمر.

×هناك من يقول ان اللجوء او التذرع بالاكثرية هو مبدأ ديمقراطي كونها تتحكم بادارة البلد ، هل نحن في العراق وصلنا الى مرحلة ان تكون الديمقراطية فيها تماثل الدول المتقدمة ؟ وهل استخدمت الاكثرية لتمرير نيات ومآرب قد تكون السبب فيما آل اليه الوضع في البلاد؟

. اذا كان الحديث يدور عن الاكثرية والاقلية وتكون القاعدة في ادارة البلد، فكان من الاجدى منذ اللحظة الاولى لسقوط النظام ان تتحكم اكثرية الان معروفة في العراق وان كانت تعبر عن طائفة معينة او قومية معينة. ولكن لا اعتقد ،لا الآن ولا في المستقبل القريب، ان هناك من يدعي بأنه يمثل الاكثرية ومن ثم يكسر التوازنات الاجتماعية والسياسية. في البلد الاكثرية والاقلية سوف تتبلور في المرحلة التي تصبح القاعدة السياسية في البلاد والعملية السياسية مبنية على المواطنة الحرة وليس على الانكفاء في الطوائف وفي المكونات الاخرى، من دون ان نصل الى قاعدة المواطنة الحرة باعتبارها اساس الدولة المدنية او شبه المدنية لا اعتقد ان هناك من يستطيع ان يتحدث عن الاكثرية والاقلية في المرحلة الحالية.

ومن اجل ان اسلط الضوء على هذه المفردة لكونها مهمة جداً،فان الاكثرية الفعلية في البلد سوف تتحقق حينما تأتي قوة الى السلطة لها اغلبية في كل مناطق العراق، بمعنى ان تستطيع هذه القوى ان تحصل على نسبة عالية جداً في الوسط والجنوب وفي الشمال وفي الغرب ،بمعنى ان هذه الاكثرية لاتعبر عن مكون معين ،سواء اكان هذا المكون طائفياً أم قومياً ..واصبح واضحاً ان حكم العراق بهذه الطريقة لايقود الا الى الاستبداد، من يتحدث عن الاكثرية التي لاتبنى على المواطنة العراقية الحرة فانه ينوي من دون ادنى شك الى التسلط والانفراد ولتكريس صورة اخرى من الدكتاتورية.

برنامج الأغذية العالمي يحصل على تبرع ضخم من الحكومة العراقية يكفي لتمويل عملياته في العراق

بغداد/ المدى

أعلن برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة أنه بفضل التبرع الضخم الذي قدمته الحكومة العراقية والبالغة قيمته ٤٠ مليون دولار أمريكي ، اصبح لدى البرنامج الآن التمويل الكافي لدعم جهوده من أجل توفير المساعدات الغذائية لنحو ٧٥٠ ألف عراقي من النازحين داخلياً حتى انتهاء العملية في شهر مارس ٢٠٠٩ .

واستخدم البرنامج المنحة العراقية في شراء أكثر من ٣١ ألف طن من الطحين و٢٦٠٠ طن من الزيت و٢٢٥٠ طناً من البقوليات ، لتوزيعها على النازحين المحتاجين في جميع المحافظات العراقية البالغة ١٨ محافظة .

ونقل بيان اصدرته بعثة الامم المتحدة في العراق عن ادوارد كالون، المدير الميداني للبرنامج في العراق « كان هذا التبرع ، وليس شيئاً آخر، الذي ضمن للأكثر فقرا من النازحين الحصول على حصص غذائية، فلم يعد بمقدورهم تلقى الحصص التموينية التي يوفرها نظام التوزيع العام العراقي «.

ويستهدف البرنامج الاشخاص الاشد احتياجا بين النازحين والذين لا يمكنهم التسجيل في نظام التوزيع العام (والذي يمكن لجميع العراقيين البالغ عددهم ٢٩ مليون نسمة التسجيل به) وذلك لأن هؤلاء النازحين قد تركوا مكان إقامتهم الأصلي .

وجاء إعلان البرنامج عن هذه المنحة بعد شهرين من إصدار تقرير مفصل من قبل الحكومة العراقية والبرنامج عن وضع الأمن الغذائي بالعراق والذي أشار إلى أن أعداد العراقيين الذين لا يمكنهم الحصول على الغذاء قد انخفض من حوالي أربعة ملايين نسمة في عام ٢٠٠٥ إلى ٩٣٠ ألف نسمة فقط العام الماضي.

وأرجع كالون التحسن في حالة الأمن الغذائي إلى تزايد النشاط الاقتصادي في البلاد بسبب التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية والمساعدات الإنسانية التي يقدمها المجتمع الدولي مضيفاً أن الوضع لا يزال متقلباً، وقد يتسبب أي تدهور في الوضع الأمني في تعطيل العملية بأسرها.

وفي الوقت نفسه، حذر التقرير الذي أطلق عليه «التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق» من أن هناك أكثر من ٤ ر٦ مليون شخص معرضون لانعدام الأمن الغذائي إذا لم يكن هناك نظام يؤمن الوضع مثل نظام التوزيع العام، الذي يحصل بموجبه كل عراقي على سلة غذائية شهرية لتغطية الاحتياجات الغذائية .

اعلان